

اليمن يمرر أقوى قانون للحصول على المعلومات في العالم العربي

شهد اليمن علامة فارقة في التحول إلى الحكم الديمقراطي من خلال إقرار قانون حق الحصول على المعلومات في الأول من يوليو هذا العام. في تحليل من قبل مركز القانون والديمقراطية باستخدام "منهجية تقييم قوانين الحصول على المعلومات RTI Rating"، وجد أن القانون قد سجل 105 نقاط، مما وضع اليمن في المركز 17 في العالم، جنباً إلى جنب مع فنلندا ونيبال، ومتقدماً عن نظرائه في العالم العربي: الأردن (الذي حصل على 56 نقطة) وتونس (التي حصلت على 89).

وعلى الرغم من ذلك، لم تخلو العملية التشريعية من الصعوبات. أقر البرلمان في الأصل مشروع قانون في شهر أبريل من العام الجاري، ولكن الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، رفض التصديق عليه. واستجابة للإعتراضات التي أثارها الرئيس، تم تعديل مشروع القانون ليصبح أقل قوة، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المبلغين (مطلق صافرات الإنذار)، أيضاً إزالة الجزء المتعلق بتغليب المصلحة العامة.

"لقد كان من الأفضل لو لم يتم تقديم التعديلات، ولكن القانون لا يزال يوفر إطار قانوني متين للحصول على حق الوصول إلى المعلومات في اليمن"، صرح طوبي مندل، المدير التنفيذي لمركز القانون والديمقراطية. "مركز القانون والديمقراطية يدعو السلطات اليمنية للانخراط بطريقة إيجابية في تنفيذ القانون، وذلك للتأكد من أن المواطنين يستفيدون عملياً من الحق في الحصول على المعلومات".

يأمل مركز القانون والديمقراطية في أن صدور قانون قوي للحصول على المعلومات في اليمن سيحفز اتخاذ إجراءات إيجابية مماثلة في بلدان عربية أخرى، لا سيما مصر والمغرب، حيث أن كليهما بصدد إعداد قوانين للحصول على المعلومات.

يمكن الإطلاع على مذكرة حول التعديلات في قانون حق الحصول على المعلومات اليمني، والنتائج التفصيلية لتقييمه باستخدام "منهجية تقييم قوانين الحصول على المعلومات RTI Rating" في شكله النهائي، بالإضافة إلى ترجمة غير رسمية للقانون إلى الإنجليزية [عبر هذا الرابط](#).

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

مايكل كارانيكولاس

باحث قانوني

مركز القانون والديمقراطية

البريد الإلكتروني: michael@law-democracy.org

الهاتف: +1 902 448-5290

www.law-democracy.org